معايير مرجعية

لانتداب خبير (ة) وطني(ة) لإنجاز

دراسة حول " واقع مؤسسات رعاية كبار السن في تونس وخصائص المقيمين بها "

المؤسسة /المنظمة	▪ وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، ▪ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
موضوع الاستشارة	إنجاز دراسة مسحية حول "واقع مؤسسات رعاية كبار السن 'العمومية والخاصة في تونس وخصائص المقيمين بها".
السياق والمبرّرات	تشدّد عدة أطر عالمية، منها مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002، وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على ضرورة ضمان حقوق كبار السن في الاستقلالية والمشاركة والرعاية والكرامة، والبيئة التمكينية والداعمة لهم، وتسلّط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الضوء على الحاجة إلى ضمان رفاه جميع المواطنين بمن فيهم كبار السن، والعمل على عدم تركهم يتخلفون عن "ركب التنمية". تعمل هذه الأطر على توجيه سياسات دول الأعضاء في مجال رعاية كبار السن وحمايتهم، كما تشكل إطارا دوليا للتحاور حول تطوير السياسات في معالجة قضايا الشيخوخة. وتعتبر تونس من الدول السبّاقة في تبني قضايا كبار السن فقد أصدرت القانون عدد 114 لسنة 1994 المتعلّق بحماية المسنين والذي اعتبر آنذاك مكسبا تشريعيا مهماً لصالح كبار السن حيث كان أول قانون خاص بهذه الفئة العمرية وشكل تحولاً نوعياً تفردت به تونس من بين كثير من الدول. وتشهد تونس تحولاً ديمغرافياً يتمثل في زيادة عدد كبار السن مقابل الانخفاض التدريجي للفئات العمرية الأصغر سنا من المجموع العام للسكان، إذ بلغت نسبة كبار السن حوالي 13 % من المجموع العام للسكان سنة 2018، بعد أن كانت في حدود 11.4 % سنة 2014، ومن المتوقع أن تصل إلى 17.7 بالمائة سنة 2029 و20% سنة 2036. حيث سيكون شخص من كل خمسة أشخاص فوق 60 سنة مقارنة بشخص واحد من كل 11 شخصا، في عام2004.كما تبين البيانات الإحصائية ارتفاع مؤشر أمل الحياة عند الولادة الذي بلغ 75.4 سنة 2017 مقابل 74.1 سنة 2009.

وقد نتج عن هذا التحول الديمغرافي العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، مما جعل الحكومة التونسية تضاعف عملها في مجال تطوير قطاع كبار السن.
إذ عملت تونس منذ إقرار خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 على ملاءمة كافة سياساتها وبرامجها الوطنية للنهوض بأوضاع كبار السن والاستجابة لحاجياتهم المتغيرة والمتنوعة. فتم إعداد الخطة العشرية لكبار السن (2003-2012).
كما تم في مطلع عام 2021 إعادة النظر في السياسات العامة المتعلقة بالشيخوخة عبر اتخاذ كافة التدابير التي تضمن تقديم خدمات مستدامة ذات جودة عالية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كبار السن وتعزز مبادئ الشيخوخة الآمنة والنشيطة.
فوضعت الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030، والتي تعتمد مقاربة حقوقية وتستند إلى مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991)، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لسنة 2002 وأهداف خطة التنمية المستدامة2030، إضافة إلى الاستراتيجية العربية لكبار السن (2019-2029).
ومن أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية، تحسين نوعية حياة كبار السن وحفظ كرامتهم، وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة، إضافة إلى تعزيز التضامن بين الأجيال.
كما بذلت تونس جهودا حثيثة لتعزيز الشيخوخة في المكان عبر إبقاء كبار السن في محيطهم الطبيعي من خلال تطوير خدمات الجوار ونقلها إلى أماكن إقامتهم والتواصل المباشر مع من يفتقدون السند العائلي والمالي ويشكون من صعوبات صحية كبيرة أو عجز تام، وذلك بهدف مساعدتهم ومتابعة أوضاعهم الصحية والاجتماعية وتأمين كافة الخدمات المسداة لهم.
كما تتميز تونس بإحداثها لبرنامج الإيداع العائلي الذي أقرته الدولة منذ سنة 1996 بهدف توفير رعاية أسرية لكبير السن الفاقد للسند العائلي والحد من اللجوء إلى مؤسسات رعاية كبار السن.
إن الاهتمام بموضوع رعاية كبار السن خاصة في مرحلة الضعف والعجز وفقدان السند العائلي كان في زمن قريب يُلقى على عاتق أفراد الأسرة في إطار التضامن القرابي، حيث اعتبرت الأسرة الممتدة بيئة آمنة وحاضنة لكل أفرادها طيلة دورة حياتهم.
ولكن، نتيجة للتغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحداثة والهجرة والتمدن وغيرها من الاتجاهات الناشئة، أصبح الأفراد والجماعات أقل ترابطا بشكل متزايد. حيث ارتفعت نسب كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، وتكاثرت حالات التخلي عن رعايتهم وفرض على البعض منهم اتخاذ قرار العيش بمؤسسات الرعاية.
ولمعالجة ذلك، تدخلت الدولة بالتعاون مع القطاع الجمعياتي والقطاع الخاص لحل مشكلة الإيواء وتأمين التكفل بالرعاية الاجتماعية وذلك عبر إحداث مؤسسات لرعاية كبار السن والبالغ عددها 13 مؤسسة عمومية و24 مؤسسة خاصة، موزعة على 13 ولاية.
ونتيجة لهذا الانتشار أصبحت مؤسسة رعاية كبار السن بيئة بديلة وحاضنة سواء لمن لفضتهم أسرهم أو عجزت عن تلبية حاجياتهم أو من اختاروا العيش بها تجنبا للعزلة الاجتماعية.
وأمام ندرة الدراسات العلمية التي تطرقت إلى واقع كبار السن ومؤسسات الرعاية التي يعيشون فيها، تأتي هذه الدراسة للكشف عن واقع هذه المؤسسات وتسليط الضوء على الفئة التي تقيم بها وذلك من خلال تحليل خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبحث عن الأسباب الكامنة وراء إقامتها أو إيوائها بمؤسسات الرعاية.

	وفي هذا السياق، تتعاون وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لإنجاز دراسة مسحية تحليلية حول " واقع مؤسسات رعاية كبار السن في تونس وخصائص المقيمين بها ".
الهدف الرئيسي	تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على كبار السن المقيمين بمؤسسات الرعاية العمومية والخاصة بتحليل خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء إقامتهم بها، وتقييم الخدمات المسداة بمؤسسات الرعاية ومدى استجابتها للخصوصيات الإفرادية لهذه الفئة. كما ستساعد التوصيات والاستنتاجات العملية المنبثقة عن الدراسة في توجيه جهود الوزارة لإدارة ودعم مؤسسات رعاية كبار السن والتحكم في خارطة توزيعها مستقبلا، ووضع برامج رعائية تتناسب مع حاجيات المقيمين وميولاتهم.
مهام الخبير(ة)	**يتولى الخبير (ة):** ▪ تحديد الإطار النظري للدراسة من خلال مسح للكتابات والمنشورات المتوفرة حول الموضوع. ▪ وضع منهجية الدراسة. ▪ وضع بروتوكول عمل للدراسة الميدانية. ▪ تحليل نتائج البحث الميداني. ▪ اقتراح التوصيات والاستنتاجات العملية. ▪ صياغة تقارير متابعة ومدى تقدم إنجاز الدراسة ▪ صياغة التقرير النهائي للدراسة. ▪ صياغة ملخص للدراسة بثلاث لغات (العربية والفرنسية والانقليزية). ▪ تقديم نتائج الدراسة.
مكان إنجاز الدراسة	مؤسسات رعاية كبار السن العمومية والخاصة موزعة على 13 ولاية (تونس، منوبة، أريانة، بن عروس، بنزرت، باجة، الكاف، نابل، سوسة، المنستير، سيدي بوزيد، قفصة، صفاقس).
المتابعة	▪ تشكل لجنة تقنية مكونة من ممثلين عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ▪ تتولى اللجنة متابعة مختلف مراحل إنجاز الدراسة والمصادقة على جميع مخرجاتها. ▪ يطلب من الخبير(ة) المتعاقد التواصل المستمر مع اللجنة. ▪ يلتزم الخبير(ة) المتعاقد بالسرية، وعدم إفشاء أي معلومات توصل بها في إطار إنجاز هذه الدراسة، لأي شخص غير مصرح له ودون موافقة خطية مسبقة منه.
المؤهلات المطلوبة للخبير (ة) الوطني (ة)	- شهادة جامعية (ماجستير أو دكتوراه) في علم الاجتماع، أو العلوم الاجتماعية أو التخصصات الأخرى ذات الصلة. - خبرة لا تقل عن 7سنوات في قضايا السكان والتنمية، ومعرفة معمقة بالتشريعات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لكبار السن في تونس. كما أنه من المفضل أن يكون هناك خبرة في منهجية البحث الاجتماعي.

الوثائق المطلوبة	**يجب أن يتضمن ملف الخبير (ة) ما يلي:** - سيرة ذاتية مفصلة ومحينة - نماذج من الدراسات والمقالات والأعمال البحثية التي تم إنجازها - مذكرة تتضمن مقترح لمنهجية الدراسة - أخر أجل لإرسال العروض يوم 18 نوفمبر 2022. - الرجاء إرسال طلبك على العنوان الالكتروني التالي: Lang=en-US&https://careers.un.org/lbw/jobdetail.aspx?id=191909، - يتضمن موضوع الترشح: **" دراسة حول واقع مؤسسات رعاية كبار السن في تونس وخصائص المقيمين بها"** مع ذكر الاسم واللقب.